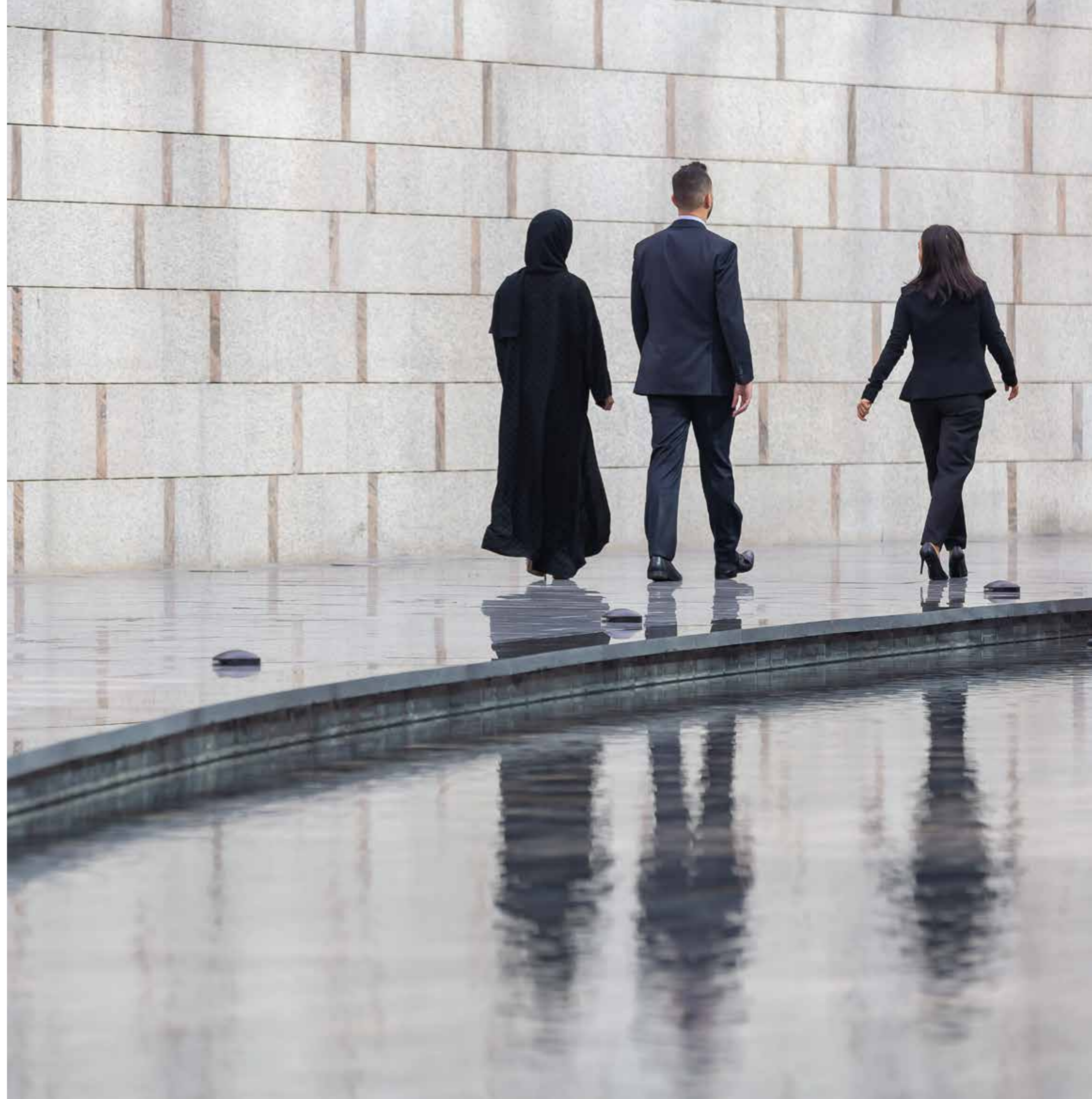




خطة عمل 2022/2021

4	كلمة رئيس مجلس الإدارة
6	سلطة دبي للخدمات المالية
7	رؤية سلطة دبي للخدمات المالية والنهج التنظيمي
8	أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية
10	كلمة الرئيس التنفيذي
14	المواضيع الاستراتيجية
16	أولويات القطاع
16	الخدمات المصرفية
17	التأمين
18	إدارة الثروات
19	الأسواق
19	التعاون الرقابي
20	الأولويات عبر القطاعات
20	مكافحة غسل الأموال / الجرائم المالية
21	الابتكار
22	المرونة والصمود السيبراني
23	أعمال التدقيق
24	إطار السياسة
25	التنفيذ
26	الأولويات على مستوى المؤسسة
26	الابتكار والتحول الرقمي
27	تنمية القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة
28	الإنجاز حسب خطة العمل



كلمة رئيس مجلس الإدارة



صائب أيغندر

رئيس مجلس الإدارة

يسرني أن أضع بين أيديكم خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للأعوام 2021 و2022. وتأتي خطة العمل هذه بعد فترة من النجاحات المستمرة والإنجازات الهامة لمركز دبي المالي العالمي على الرغم من الظروف العصيبة.

”

لا تزال سلطة دبي للخدمات المالية تنهض بدور رئيسي في بناء اسم مركز دبي المالي العالمي وتعزيز مكانته كواحد من المراكز المالية الرائدة على مستوى العالم. وتهدف خطة العمل على مواصلة وترسيخ التزامنا بالمعايير الدولية وأفضل الممارسات العالمية لاستمرار نمو مركز دبي المالي العالمي ودعمًا لإقتصاد إمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

جاء نمو مركز دبي المالي العالمي وتطوره، خاصةً خلال العام الماضي، على خلفية جائحة عالمية غير مسبوقه في سياق الاقتصاد المعولم الحديث، وهي الخلفية التي أود من خلالها تسليط الضوء على الموضوعات الآتية وهي: عدم اليقين والسلامة والمرونة والصمود والرؤية. وفي وقت صياغة خطة العمل، كان العالم لا يزال يواجه فترة من عدم اليقين الشديد بسبب انتشار جائحة كوفيد-19 وأثارها. وحتى مع اعتماد اللقاحات وطرحها، لا يزال الاقتصاد العالمي متأثراً بشكل كبير بأحداث الجائحة منذ أواخر عام 2019. ومع أن حالة عدم اليقين على صعيد مجال الخدمات المالية تمثل أحد العوامل الثابتة، إلا أن البيئة الحالية تجعل من الصعب للغاية علينا رؤية المسار المستقبلي. وهذا لا يشكّل تحديات كبيرة بالنسبة لنا كأفراد ولعائلاتنا وأصدقائنا وزملائنا فحسب، بل يمثل تحديات كبيرة أيضاً لمركز دبي المالي العالمي وإمارة دبي والإمارات العربية المتحدة.

بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، فإن سلامة الموظفين والمجتمع الأوسع في مركز دبي المالي العالمي طالما كان وسيستمر خلال الأعوام 2021/2022 كمحور تركيز رئيسي لنا. ونحن، مثل جميع المؤسسات، نعتمد على سلامة موظفينا من أجل أداء مهامنا والاضطلاع بدورنا، فهم من يوفرون الحيوية والذكاء والخبرة والالتزام، وهي العناصر الضرورية لتحقيق الأداء الفعال. وننوي القيادة كقدوة في هذا الأمر من خلال الاستمرار في إيلاء الأولوية القصوى لحماية موظفينا ومجتمع مركز دبي المالي العالمي بمجمله.

إنه لأمر إستثنائي أنه عند مواجهة حدث غير مسبوق في سياق الاقتصاد المعولم الحديث، تمكنت سلطة دبي للخدمات المالية ومجتمع مركز دبي المالي العالمي في إظهار درجة لا تُصدق من الصمود والمرونة والقدرة على التكيف عند الاستجابة لمثل هذا النوع من التحدي. وشهد العام الماضي توسع مركز دبي المالي العالمي في الحجم فضلاً عن الاستمرار في الأداء الفعال للخدمات المالية في ومن المركز، مع مواصلة القطاع على المساهمة في تطوير اقتصاد إمارة دبي ودولة الإمارات. وفي حين أنه من المرجح أن تستمر التحديات الاقتصادية الناجمة عن الجائحة لبعض الوقت، إلا أن القدرة على الصمود والمرونة وسرعة الاستجابة التي شهدناها لغاية الآن يوفران الطمأنينة بأن سلطة دبي للخدمات المالية والمجتمع الأوسع في مركز دبي المالي العالمي هم على أتم

القدرة للاستجابة بشكل فعال لهذه التحديات المستقبلية. ومن أجل الحفاظ على سبل التواصل المستمرة، فقد كنت على اتصال دائم مع نظرائي التنظيميين ورؤساء الشركات الرئيسية في جميع أنحاء العالم على مدار العام المنصرم.

وعندما تسود حالة عدم اليقين وتصبح عملية تكهن المستقبل، يصبح جميعاً في أمس الحاجة لتحلي قادتنا بأهم الصفات، ألا وهي الرؤية. ولنا عظيم الشرف أن نكون جزءاً من بلد ترتقي قيادته بالرؤية الحكيمة للحفاظ على رفاه الدولة وصحة وسلامة المواطنين والمقيمين. والرؤية ذاتها التي أفضت إلى إنشاء مركز دبي المالي العالمي وسلطة دبي للخدمات المالية منذ حوالي 16 عاماً أصبحت الآن المنارة التي تقودنا للتعامل مع فيروس كوفيد-19 والتخطيط للحياة وعالم ما بعد الجائحة. إن الوضوح والأهداف الكامنة من هذه الرؤية هما العون لنا على تبيد ضبابية عدم اليقين والتطلع بتفاؤل وحماس للاحتفال باليوبيل الذهبي للإتحاد وللمستقبل أكثر إشراقاً في ظل القيادة الرشيدة.

يشرفني أن أكون رئيساً لمجلس إدارة عالمي ومتميز، يوفر التوجيه والإرشاد المناسب للرئيس التنفيذي وزملائه الكفء. ومنذ إصدار خطة العمل السابقة، أسفهم تعيين السيدة/ سابين لوتنشلاجر إلى مجلس الإدارة في إثراء قدرات وخبرات باقي زملائي. وأود أن أتوجه بشكر خاص للورد ديفيد كوري وروبرت أوين، اللذين تنصيا عن مناصبهما كأعضاء في مجلس الإدارة منذ إصدار خطة العمل السابقة، بعد سنوات عديدة من العمل المثالي المميز. وكما هو الحال في جميع الجهات التنظيمية، فإن الأشخاص هم من يحددون تميز ونجاح المؤسسة، وأنا على أتم الثقة من أننا سنستمر، بوجود فريق عملنا، في الإسهام بمسيرة النجاح لمركز دبي المالي العالمي والإنجازات المتواصلة لإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ختاماً، أتقدم لجميع العاملين في سلطة دبي للخدمات المالية بجزيل الشكر على عملهم واجتهادهم الهائل، كما أنني ممتن لجميع من هم داخل المركز وخارجه لدعمهم المستمر على مدار عام 2020. وأتطلع قديماً لتواصل جهود موظفي السلطة ودعم أصحاب المصلحة خلال فترة خطة العمل الماثلة.

صائب أيغندر

رئيس مجلس الإدارة

رؤية سلطة دبي للخدمات المالية والنهج التنظيمي

رؤيتنا

أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل.



رسالتنا

تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي.



النهج التنظيمي

التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري.



قيمنا

- توقع مستويات عالية من آداب المهنة والنزاهة من سلطة دبي للخدمات المالية ومنسبها.
- إظهار الحرفية والاستقلالية والفاعلية والقيادة ودقة اتخاذ القرار فيما يتعلق بأداء مسؤولياتنا.
- ضمان العدل الإداري والإجراء الاستشاري والانفتاح التام والحيادية والمحاسبة في أداء مهامنا.



سلطة دبي للخدمات المالية



سلطة دبي للخدمات المالية هي الجهة التنظيمية المستقلة للخدمات المالية التي تتم مزاومتها في مركز دبي المالي العالمي أو منه، وهي منطقة حرة مالية متخصصة أنشئت لهذا الغرض في دبي، الإمارات العربية المتحدة.

يغطي التكليف التنظيمي لسلطة دبي للخدمات المالية إدارة الأصول والخدمات المصرفية والائتمانية والأوراق المالية والصناديق الاستثمارية الجماعية وخدمات الحفظ الأمين والائتمان وتداول العقود الآجلة والسلع والتمويل الإسلامي والتأمين وبورصة الأسهم العالمية وبورصة مشتقات السلع العالمية. بالإضافة إلى تنظيم الخدمات المالية والخدمات ذات الصلة، تتولى سلطة دبي للخدمات المالية مسؤولية الإشراف على المتطلبات المعمول بها في مركز دبي المالي العالمي لمكافحة غسل الأموال ومكافحة تمويل الإرهاب وتنفيذها.

أهداف ومبادئ سلطة دبي للخدمات المالية

قامت سلطة دبي للخدمات المالية بإنشاء وتوسيع للحفاظ على بيئة تعزز النزاهة والشفافية والكفاءة.

وقد تمكنت السلطة من تحقيق ذلك من خلال ترسيخ معايير عالية ضمن إطار تنظيمي واضح و موجز يستند إلى المعايير التنظيمية الدولية الملائمة لمركز مالي عالمي عصري.

في نطاق الاضطلاع بولايتها التنظيمية، يقع على عاتق سلطة دبي للخدمات المالية التزاماً قانونياً بعمل ما يلي:

- تعزيز النزاهة والشفافية والكفاءة في الخدمات المالية والأنشطة ذات الصلة التي تُقدم في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
 - تعزيز الثقة في صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي والمحافظة عليها؛
 - تعزيز الاستقرار المالي لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، لا سيما الحد من المخاطر النظامية، والمحافظة عليه؛
 - منع السلوك الذي يسبب أو قد يتسبب في الإضرار بسمعة مركز دبي المالي العالمي أو صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي وكشفه وكبحه باستخدام الوسائل المناسبة، بما في ذلك فرض العقوبات؛
 - حماية المستخدمين المباشرين وغير المباشرين والمستخدمين المحتملين لصناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي؛
 - تعزيز الفهم العام لتنظيم صناعة الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي.
- عند ممارسة صلاحياتها وأداء مهامها، ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية بالأخذ بعين الاعتبار المبادئ التوجيهية التالية:
- السعي لتحقيق أهداف مركز دبي المالي العالمي المنصوص عليها بموجب قانون إمارة دبي والقانون الاتحادي؛
 - دعم تطوير مركز دبي المالي العالمي كأحد المراكز المالية الرائدة دولياً؛
 - التعاون مع وتقديم المساعدة للجهات التنظيمية في دولة الإمارات ومناطق الاختصاص الأخرى؛
 - التخفيف من الآثار السلبية لأنشطة سلطة دبي للخدمات المالية المتعلقة بالتنافس في قطاع الخدمات المالية؛
 - الاستخدام الأمثل والأكثر فعالية للموارد؛
 - الحرص على أن تتناسب تكلفة التنظيم مع فائدته؛
 - ممارسة الصلاحيات وأداء المهام بشفافية؛
 - الامتثال بمبادئ الحوكمة الجيدة المقبولة عمومًا.



كلمة الرئيس التنفيذي



براين ستايرولت

الرئيس التنفيذي

يسرني أن أقدم لكم خطة عمل سلطة دبي للخدمات المالية للعامين 2021 و2022، والتي تغطي جميع أنشطتنا الرئيسية فضلاً عن أولوياتنا الاستراتيجية والتنظيمية على مدار العامين المقبلين. وترسم خطة العمل أهدافنا المتمثلة في تلبية الأهداف القانونية لمركز دبي المالي العالمي.



جاء وضع خطة العمل في ضوء حالة من عدم اليقين الشديدة نتيجة للجائحة العالمية، وفي حين أن عدم اليقين يعتبر من العوامل الثابتة ضمن قطاع الخدمات المالية، إلا أن انتشار الجائحة وتداعياتها أدى لظهور تحديات جديدة. ورغم حالة عدم اليقين والتحديات التي يواجهها الاقتصاد الكلي، لا يسعني إلا أن أكون فخور كل الفخر بطريقة استجابة سلطة دبي للخدمات المالية ومركز دبي العالمي وقدرتهما على الحفاظ على استمرارية الأعمال. وبسبب الصمود المالي والتشغيلي التي يتحلّى به مجتمع مركز دبي المالي العالمي بمجملة، يواصل المركز بالإسهام في النمو الإقتصادي والمالي لإمارة دبي ودولة الإمارات ومنطقة الخليج بأكملها.

في ظل هذه الجائحة، تم وضع خطة العمل بناءً على المواضيع الاستراتيجية الرئيسية الأربعة لنا، والتي تعتبر عجلة الدفع لأولوياتنا التنظيمية والرقابية، وهي الانجاز والمشاركة والابتكار والاستدامة. بالنسبة للسلطة، يشير موضوع الانجاز إلى قدرتنا على توفير بيئة تنظيمية عالمية المستوى، بما يشمل المراجعات على أنظمتنا وأولويات الرقابية والتنفيذية. وتحقيقاً لهذا الغرض، سنعكف على إدخال مزيد من التحسينات على إطار السياسة من خلال تنفيذ نظام الحل الجديد. كما وسنسعى نحو تعزيز نظامنا لحماية أصول العملاء من أجل الحفاظ على نزاهة قطاع الخدمات المالية بمركز دبي المالي العالمي.

لا تزال مكافحة الجرائم المالية تحتل صدارة الأولويات بسلطة دبي للخدمات المالية، وفي أعقاب التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي لدولة الإمارات العربية المتحدة في 2020، سنواصل العمل مع السلطات الاتحادية لتنفيذ التوصيات ذات الصلة. وبالمثل، سنواصل إيلاء الأولوية لمكافحة الجرائم المالية من المنظور الرقابي والتنفيذي. وسنولي تركيزاً رقابياً إضافياً على مدار السنوات المقبلة على أي أنشطة للخدمات المالية يتم مزاولتها في مركز دبي المالي العالمي دون وجود الصلاحية التنظيمية الصريحة للقيام بذلك. ويظل الحفاظ على سمعة مركز دبي المالي العالمي كمركز مالي رائد ضمن أولوياتنا الرئيسية، وكل من يسعى للقيام بالعمل خارجاً عن نصوص وغايات أنظمتنا يقوض بذلك، سيتهتم التمعن بشكل أكثر كثيفاً على نماذج الأعمال والأنشطة التي تتم داخل مركز دبي المالي العالمي، بغض النظر عن الهيكل القانوني.

طوال فترة خطة العمل، سنواصل المشاركة بفعالية مع المجتمع الخاضع للتنظيم ومع الجهات التنظيمية النظيرة المحلية والدولية. وسيشمل ذلك تنظيم جلسات تواصل بشكل مستمر مع المجتمع الخاضع للتنظيم، بالإضافة إلى مشاركتنا مع مختلف جهات وضع المعايير الدولية، بما في ذلك لجنة بازل للرقابة المصرفية، والرابطة الدولية لمراقبي التأمين، والمنظمة الدولية للجان الأوراق المالية، ومجلس الخدمات المالية الإسلامية، والمنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين. كما وسنتعاون بشكل أكبر مع السلطات الأخرى لتعزيز الثقافة والمعرفة بالأعمال المالية في دولة الإمارات، بما في ذلك من خلال المبادرات الهادفة نحو تثقيف وزيادة إلمام المستثمرين.

يغطي موضوع المشاركة التعاون مع البنوك المركزية والجهات التنظيمية العالمية في شبكة تخصير النظام المالي، حيث كانت السلطة من أول الجهات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا المنضمة للشبكة في 2020 والمنظمة لمنتدى التأمين المستدام. تهدف هذه الجهات على تعزيز الاستجابة العالمية للوفاء بأهداف اتفاقية باريس للمناخ وتعزيز قدرة النظام المالي على إدارة المخاطر ذات الصلة وتوجيه رأس المال نحو الاستثمارات الخضراء. وسنواصل أيضاً المساهمة في المجموعة التنظيمية الأساسية المعنية بالتمويل المستدام بالإمارات العربية المتحدة لمساعدة القطاع المحلي على مواجهة التحديات واستغلال الفرص الناشئة ضمن عملية التخفيف من آثار التغير المناخي.

يعكس موضوع الابتكار هدفنا المتمثل في الاستفادة من التقدم التكنولوجي لمواجهة الالتزامات والتحديات التنظيمية ولتسهيل عملية تطوير التقنيات الجديدة واستخدامها داخل مركز دبي المالي العالمي. وفيما يتعلق بمركز دبي المالي العالمي، سنواصل تعزيز التطور التكنولوجي من خلال مشاركتنا في برنامج فينتك هايف واستخدامنا لبرنامج رخصة اختبار الابتكار ونهجنا الاستباقي في توفير المساعدة غير الرسمية إلى الشركات الناشئة وغيرها من الشركات المبتكرة الراغبة في التأسيس داخل مركز دبي المالي العالمي. وبالمثل، سنستمر في رحلة التغييرات التنظيمية في هذا المجال من أجل الحفاظ على التوازن الصحيح بين تعزيز الابتكار وحماية المستثمرين، بما في ذلك من خلال وضع نظام للأصول الرقمية، وعلى الصعيد الداخلي، شرعنا نحو التحول الرقمي.

مسترشدين بالاستراتيجية الوطنية للابتكار لدولة الإمارات العربية المتحدة. ونهدف من خلال ذلك إلى تسخير التكنولوجيا لتبسيط العمليات وأتمتها وتحسين المرونة السيبرانية.

لسنوات عديدة، كانت الاستدامة من المواضيع الاستراتيجية الرئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية وهذا هو ما ساعدنا في الاستجابة السريعة للتحديات غير المسبوقة التي واجهناها على مدار العام المنصرم.

وقد جاء ضمان المرونة والصمود التشغيلي واستمرارية الأعمال في خضم العديد من الأزمات من محاور التركيز الأساسية على الصعيد الداخلي وعلى صعيد الشركات الخاضعة لتنظيمنا.

وسيظل هذا هو الحال خلال فترة خطة العمل. وعلى وجه الخصوص، سنستمر بإبلاء المرونة والصمود التشغيلي للشركات الخاضعة لتنظيمنا تركيزاً رقابياً قوياً. وسيحقق ذلك من خلال توجيه تركيز مستمر على مخاطر الأمن السيبراني، حيث نتوقع إمتلاك الشركات الخاضعة للتنظيم سبل حماية كافية ضد الهجمات السيبرانية، مع الحفاظ كذلك على وسائل مناسبة للاستجابة لأي هجوم في حالة وقوعه. وفي الوقت ذاته، ستخضع الاستعانة بمقدمي الخدمات الخارجيين لمزيد من الإشراف عن كثب نظراً لكثرة الاستعانة بهم.

بطبيعة الحال، يأتي موظفونا من محاور التركيز الأساسية ضمن موضوع الاستدامة. ونهدف خلال فترة خطة العمل إلى تعزيز بنية القوى العاملة لدينا لتناسب مع مجالات النمو الجديدة في مركز دبي المالي العالمي. ويشمل هذا زيادة أعدادنا في مجال المخاطر التشغيلية والتكنولوجية وحوكمة الشركات. وبكل إفتكار، فإن العدد الأكبر لأي جنسية فردية لدينا هي المجموعة المتزايدة من المواطنين الإماراتيين المهرة، الذين يمثلون 30% من القوى العاملة بالسلطة. ويعتبر هذا الأمر أولوية رئيسية لسلطة دبي للخدمات المالية التي دوماً تسعى نحو تمكين وتعزيز ودعم المواهب الشابة، على أنهم هم من يشكلون مصدر التنمية المستدامة والنمو والازدهار لمركز دبي المالي العالمي ودولة الإمارات العربية المتحدة.

ختاماً، أتقدم لجميع الموظفين بالشكر على الجهود الضخمة المبذولة نحو وضع خطة عمل السلطة وأطلع للعمل معهم في تنفيذها بشكل يومي. إن صمود السلطة في ظل شذائد عام 2020 وحالة عدم اليقين كان هائلاً بكل معنى الكلمة، الأمر الذي يهد لنا ملامح لمستقبل أكثر إشراقاً. أخيراً، أتوجه بجزيل الشكر إلى مجلس الإدارة ورئيسها على توجيهاتهم ودعمهم في تشكيل استراتيجيتنا.



براين ستايروولت

الرئيس التنفيذي



المواضيع الاستراتيجية



تم تحديد أربعة مواضيع استراتيجية من شأنها توجيه عملنا خلال العامين 2022/2021.

وتشمل هذه المحاور الاستراتيجية، الإنجاز والمشاركة والابتكار والاستدامة، إذ تعكس هذه المواضيع السياق الذي نزاول فيه أعمالنا والتطور المستمر الذي يشهده مركز دبي المالي العالمي كمركز مالي وسلطة دبي للخدمات المالية كجهة تنظيمية في ظل النمو الأكبر لإمارة دبي ودولة الإمارات العربية المتحدة. ويستمر نمو عدد العاملين في المركز، وكذلك حجم ونطاق الأنشطة المزاولة فيه، وهو ما يستلزم توافر نهج تنظيمي دقيق قائم على المخاطر من أجل ضمان الاستخدام الملائم لمواردنا المحدودة.

سلطة دبي للخدمات المالية 2022/2021 ملخص خطة عمل

<ul style="list-style-type: none"> • أن نكون جهة منظمة مرموقة دولياً تقود تطوير الخدمات المالية من خلال تنظيم قوي وعادل. • تطوير وإدارة وتنفيذ تنظيم من الطراز العالمي للخدمات المالية ضمن مركز دبي المالي العالمي. • التقيد بالتنظيم الذي يستند إلى تقييم المخاطر وتجنب العبء التنظيمي غير الضروري. 	<p>الرؤية</p> <p>الرسالة</p> <p>النهج التنظيمي</p>
المواضيع الاستراتيجية المطبقة	
<p>طرز عالمي من التنظيم وإجراءات تنفيذية فعالة</p> <p>المحافظة على الجودة مع زيادة حجم مركز دبي المالي العالمي</p>	<p>الإنجاز</p> <p>تنفيذ المهام الرئيسية باحترافية وكفاءة</p>
<p>مع الشركات الخاضعة للتنظيم والجهات التنظيمية لها في بلد المنشأ</p> <p>مع الجهات التنظيمية الأخرى</p> <p>مع السلطات في إمارة دبي والإمارات العربية المتحدة</p> <p>مع جهات وضع المعايير الدولية</p>	<p>المشاركة</p> <p>المشاركة المدروسة والفعالة مع أصحاب المصلحة الرئيسيين</p>
<p>تشجيع الابتكار واستخدام القطاع للتقنيات الجديدة</p> <p>أن نكون جزءاً من التطور المحرز في التكنولوجيا التنظيمية</p> <p>العمل بذكاء</p>	<p>الابتكار</p> <p>اتباع نهج خلاق وتسهيلي كجهة تنظيمية ومؤسسة</p>
<p>تعزيز المتانة والمرونة التشغيلية</p> <p>دعم مبادرات حكومة دبي ومركز دبي المالي العالمي</p> <p>إنماء القدرة الوطنية</p> <p>معالجة عدم اليقين المتعلق بمناطق الاختصاص</p>	<p>الاستدامة</p> <p>الإسهام الإيجابي تجاه البيئة والمؤسسة على المدى الطويل</p>
الأولويات التنظيمية	
<p>مواثمة المعايير</p> <p>إبانة التنفيذ الفعال للمعايير التنظيمية الدولية من خلال إجراءات برنامج تقييم القطاع المالي ومجموعة العمل المالي.</p> <p>الاستمرار في تحقيق التوافق مع معايير الاتحاد الأوروبي ضمن المجالات ذات الصلة.</p> <p>الالتزام والحرص على تبسيط كتيب القواعد</p>	<p>سير العمل</p> <p>مواصلة التشديد على مخاطر سير العمل (الأكثر شيوعاً من المخاطر المتعلقة بالإجراءات التحوطية) في حين توفير الإهتمام الاحترافي المناسب للشركات التي يتوقع أن يكون لديها نمو سريع في الميزانية العمومية.</p>
<p>الجرائم المالية</p> <p>اليقظة عند معالجة جميع الأمور المتعلقة بالجرائم المالية.</p> <p>تعزيز العلاقات القائمة مع الجهات المحلية والاتحادية ذات الصلة للحد من مخاطر الجرائم المالية.</p>	<p>الجرائم المالية</p> <p>اليقظة عند معالجة جميع الأمور المتعلقة بالجرائم المالية.</p> <p>تعزيز العلاقات القائمة مع الجهات المحلية والاتحادية ذات الصلة للحد من مخاطر الجرائم المالية.</p>

الخدمات المصرفية

أظهرت البنوك التي تزاوُل أعمالها داخل مركز دبي المالي العالمي درجة ملحوظة من المرونة والصمود، على الصعيدين المالي والتشغيلي، استجابةً للتحديات غير المسبوقة الناتجة عن الجائحة. وعلى الرغم من هذه التحديات، تمكن القطاع المصرفي بمركز دبي المالي العالمي من الحفاظ على النمو خلال عام 2020، مع توقع وصول إجمالي الأصول إلى 200 مليار دولار في المستقبل القريب، وهو ما يدعم الاقتصادات التي يديرون فيها أعمالهم وعملياتهم بنفس الوقت. سواصل في سلطة دبي للخدمات المالية اعتماد نهج استباقي وتطوعي للرقابة، بالتزامن مع تعزيز نظام التدخل المبكر الفعال للمساعدة على حماية القطاع المصرفي في مركز دبي المالي العالمي. واستجابةً للمخاطر الناشئة عن الجائحة، تم إعادة تقييم المخاطر الرئيسية التي نواجهها وعقباً لذلك تم إعادة التركيز على استراتيجيتنا الرقابية وإعادة تخصيص الموارد التنظيمية. وفي ضوء الظروف الحالية، سنجري مزيداً من اختبارات الجهد من أجل تحليل مدى قابلية تأثر البنوك بمختلف السيناريوهات والصدمات الافتراضية، والتي سنسترشد بنتائجها في التركيز والإجراءات الرقابية في المستقبل.

بالنسبة لسلطة دبي للخدمات المالية، تمثل عملية الرقابة الفعالة عنصراً أساسياً، مع التركيز المستمر على إطارات الحوكمة وإدارة المخاطر القوية والراسخة والفعالة. وقد تم تحديد أولوياتنا الرقابية في الآونة الأخيرة إلى مجالات مخاطر الائتمان والسيولة. وتحقيقاً لهذه الغاية، سنواصل رصد التطورات من حيث جودة وتركز الأصول. وبشكل أكثر تحديداً، يتم التمعن بشكل أكثر كثافة فيما يتعلق بحوكمة المخاطر الائتمانية وتقييم الائتمان وعمليات التأمين المكتتبية ومناهج الانخفاضات والتخصيص. وسنولي اهتماماً خاصاً بأطر إدارة السيولة وإدارة الأصول والخصوم وأنظمة رصد وضبط التباين في السيولة وتوافر الأصول السائلة عالية الجودة. وسيستمر نهجنا الرقابي في التركيز على مجموعة من المخاطر غير المالية، بما يشمل التركيز على استمرارية الأعمال وإدارة مخاطر الأطراف الخارجية والأمن السيبراني والجرائم المالية.

نتطلع في ظل دخول نظام التدخل المبكر والتعافي والحل لسلطة دبي للخدمات المالية حيز التنفيذ في مطلع عام 2021 إلى العمل مع الهيئات التي تعتبر ذات أهمية نظامية على تطوير وتعزيز خطط التعافي لديهم ونهجنا الخاص بالحل. كما سنعمل مع المجتمع الخاضع للتنظيم لضمان عملية انتقال سلسة من بعض المعايير المحددة لأسعار الفائدة، مثل أسعار الفائدة المعروضة بين البنوك (LIBOR) إلى المعدلات المرجعية البديلة.

وسواصل تعزيز نظام الرقابة المصرفية لدينا وضبط أنشطتنا الرقابية للتكيف مع البيئة التشغيلية المتغيرة. وسنركز على الارتقاء بقدرتنا للتعامل مع المخاطر الناشئة وفهم أثار التقنيات الجديدة على القطاع المصرفي بشكل أفضل.

التأمين

أثبت قطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي مرونة وصمود ملحوظ في ظل الجائحة العالمية، واستطاع الحفاظ على السلامة المالية واستمرارية الأعمال. وقد يشهد التعافي الاقتصادي من الجائحة نهوض قطاع التأمين بدور محوري في إعداد المنطقة بشكل أفضل لمواجهة الأحداث المحفوفة بالمخاطر في المستقبل. وحرصاً من السلطة على دعم القطاع، فإنها ستواصل تخصيص الموارد لتوفير بيئة تنظيمية مناسبة ومستقرة لقطاع التأمين وإعادة التأمين في مركز دبي المالي العالمي.

وفي الوقت الذي يتطلع فيه قطاع التأمين إلى إعادة تقييم ديناميكيات المخاطر، ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية التأكيد على أهمية وجود ثقافة قوية للمخاطر من أجل إدارة عمليات الاكتتاب التأميني، ووضع الاحتفاظ بخطط طوارئ من أجل ضمان استمرارية المرونة والصمود التشغيلي خلال الأوقات العصيبة.

”سنواصل إتباع نهج رقابي عملي لتسهيل عملية الابتكار وطرح المنتجات الجديدة التي توفر حلولاً أوسع لإدارة المخاطر للشركات والأفراد. وتماشياً مع المراجعة الشاملة التي أجريناها مؤخراً عن كفاية رأس المال لأعمال التأمين الحكر، نتوقع سلطة دبي للخدمات المالية تسهيل عمليات الترخيص المبسطة واستيعاب الهياكل المبتكرة للترويج عن التأمين الحكر كحلٍ مجدي لإدارة المخاطر للشركات في المنطقة.“

سنواصل العمل مع اتحاد التأمين بمركز دبي المالي العالمي وغيره من أصحاب المصلحة الآخرين حتى يتسنى لنا تحديد الأمور المهمة ضمن القطاع الخاضع للتنظيم ومعالجتها، عند الاقتضاء، في الوقت المناسب. وسنواصل تنفيذ المعيار الدولي لإعداد التقارير المالية رقم 17 في خطتنا، كما سنتناول مبادرات التحول الرقمي الأوسع نطاقاً في القطاع. وبصفتنا عضواً في منتدى التأمين المستدام وحرصاً منا على تعزيز التمويل المستدام، سنكرس إهتمامنا رقابي لتقييم المدى التي يقوم به القطاع بتطبيق الاعتبارات البيئية والاجتماعية وحوكمة الشركات عند اتخاذ القرارات الاستراتيجية وعند تحديد المخاطر المقبولة وتطوير المنتجات الجديدة.



إدارة الثروات



ستقوم سلطة دبي للخدمات المالية فبتسهيل عملية تطوير هذا القطاع من خلال تحسين عملية الترخيص وإطلاق نماذج عبر الإنترنت لجميع مشاركي قطاع إدارة الثروات لاستكمال جهودنا المتمحورة حول توفير عملية تقديم للطلبات في غاية السلاسة.

وخلال الأعوام 2021/2022، سنواصل تطوير نهجنا لمراقبة الشركات المنضمة للدورات وفقاً لنماذج الأعمال، بما في ذلك قطاع إدارة الثروات، الذي بدأنا فيه خلال عام 2020.

وبناءً على ذلك، سيصبح العمل المواضيعي نقطة تركيز رئيسية ضمن مجموعة واسعة ومتنوعة من نماذج الأعمال في قطاع إدارة الثروات. وسيتم إيلاء تركيز كبير على الأمور المتعلقة بالسلوكيات وسير العمل. كما نهدف إلى إجراء مراجعة لضمان أن الشركات تقدم مستوى مناسباً من الحماية للعملاء والأطراف المقابلة نظراً إلى ما تتمتع به من معرفة وخبرات وفهم للمنتجات المالية والمخاطر ذات الصلة. وسنواصل إيلاء الأولوية للحوكمة وتقييم إجراءات بدء علاقة العمل والتعاقد وتقييم مدى ملاءمة المنتجات وتدابير حماية أصول العملاء والتأكد من أن جميع مواد التواصل والتسويق واضحة وعادلة وغير مضللة.

سنولي تركيزاً رقابياً خاصاً خلال فترة خطة العمل على الكيانات التي تزاوّل أنشطة خدمات مالية في أو من مركز دبي المالي العالمي من حيث الجوهر ولكن ليس لديها ترخيصاً تنظيمياً محدداً للقيام بذلك. وبناءً عليه، سنقوم خلال فترة خطة العمل بإيلاء اهتماماً خاصاً إلى جوهر النشاط الذي تتم مزاولته داخل مركز دبي المالي العالمي وما إذا كان يتطلب تنظيمه من قبل السلطة. بغض النظر عن الهيكل القانوني. كما سنقوم بإيلاء الأولوية لإتخاذ الإجراءات الرقابية والتنفيذية ضد الكيانات التي تزاوّل الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي دون الحصول على ترخيص للقيام بذلك.

الأسواق

ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية تعزيز نمو أسواق رأس المال في مركز دبي المالي العالمي دعماً لاقتصاد إمارة دبي.

ونهدف على وجه التحديد إلى تحقيق ذلك من خلال تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة من جمع رأس المال عن طريق إدراج الأسهم والديون في مركز دبي المالي العالمي. ومع طرح الإطار التنظيمي للمنشآت الصغيرة والمتوسطة في عام 2020، سنركز على تنفيذ عملية اعتماد مستشار الامتثال ونشرة الإصدار في 2021.

إن النجاح المستمر لمركز دبي المالي العالمي كجهة رائدة لإدراج الصكوك على مستوى العالم سيظل يحظى بدعم سلطة دبي للخدمات المالية بصفتنا سلطة الإدراج. وسنواصل العمل مع القطاع من خلال الحفاظ على أعلى المعايير من أجل تسهيل إدراج الصكوك داخل المركز لضمان بقاء المركز كجهة رائدة على المستوى العالمي لإدراج الصكوك، وهو ما يعد أحد الجوانب الأساسية العاكسة لمساهمتنا في مبادرة دبي عاصمة للاقتصاد الإسلامي. وبفضل التوصل لحلول مبتكرة لجمع رأس المال، سنقوم بإدخال مزيداً من التحسينات على عملية تنظيم جهات إصدار الأصول الرقمية والمنصات التي يجري عليها أو من خلالها التداول.

التعاون الرقابي

نظراً للطبيعة العابرة للحدود الخاصة بالقطاع المالي في مركز دبي المالي العالمي، ومع الأخذ بعين الاعتبار الإصلاحات الشاملة التي اعتمدها جهات وضع المعايير، سنحافظ على مشاركتنا في الملتقيات الرقابية للمجموعات المالية النشطة دولياً. ويعتبر التعاون مع الجهات التنظيمية الأخرى أمراً أساسياً لتحقيق الرقابة الفعالة، وسنواصل المشاركة مع النظراء، وذلك من خلال جهات وضع المعايير ومن خلال المشاركة الثنائية وحضور الملتقيات الرقابية. كما نتطلع لتعزيز العلاقات مع الجهات التنظيمية الإقليمية لتطبيق نهج تعاوني عند التعامل مع القضايا الإقليمية. وسوف نتعاون، كما هو الحال دوماً، مع جميع الجهات التنظيمية النظيرة في مختلف مناطق الاختصاص.

مكافحة غسل الأموال / مكافحة الجرائم المالية

في شهر أبريل 2020، نشرت مجموعة العمل المالي التقرير الرابع للتقييم المشترك لدولة الإمارات العربية المتحدة بعد تقييم ميدانية للدولة خلال عام 2019.

ولقد سلط التقرير الضوء على عدد من التصريحات الإيجابية حول الجهود التي تبذلها دولة الإمارات في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وتضمن عدد من التوصيات للدولة من أجل تعزيز نهجها المتبع في هذا الصدد. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية إعطاء الأولوية للعمل مع السلطات الإماراتية الأخرى لمعالجة هذه التوصيات.

سنواصل تقييم مدى كفاية أنظمة وضوابط مكافحة غسل الأموال / تمويل الإرهاب الخاصة بالأشخاص المعنيين، وذلك ضمن إطار تطبيقنا لنهج قائم على المخاطر في الرقابة. ويشمل ذلك اعتماد والاستمرار في تطبيق نهج قائم على المخاطر بحيث تكون التدابير لمنع والحد من جرائم غسل الأموال وتمويل الإرهاب متناسبة مع المخاطر المحددة. بالإضافة إلى ذلك، سنقوم بمراجعة مخاطر الجرائم المالية ضمن قطاع الخدمات المصرفية الخاصة وقطاع التأمين في مركز دبي المالي العالمي، كما سنقوم بمراجعة تدابير الامتثال للجزاء المطبقة من قبل الأشخاص المعنيون من أجل تقييم مدى الإمتثال للتشريعات الاتحادية المتعلقة بمكافحة غسل الأموال.

تماشياً مع أولويات السلطة لتسهيل خدمات الأموال وغيرها من القطاعات المبتكرة في مركز دبي المالي العالمي، سنقوم بتقييم مخاطر الجرائم المالية ضمن هذه القطاعات المتطورة من أجل تطبيق تدابير تتناسب مع نهجنا القائم على المخاطر الخاص بالجرائم المالية.

الابتكار

تعي سلطة دبي للخدمات المالية الدور الهام للابتكار والتكنولوجيا في تعزيز قدرة قطاع الخدمات المالية على خدمة الاقتصاد الأوسع نطاقاً.

سنقوم ببذل المزيد من الجهد لتسهيل عملية تطوير التقنيات الجديدة في مركز دبي المالي العالمي. وسيشمل ذلك العمل عن كثب مع برنامج فينتك هايف؛ وتقديم الدعم لبرامج تسريع التكنولوجيا المالية؛ والاجتماع مع الشركات الناشئة الراغية بالحصول على ترخيص للخدمات المالية؛ وتقديم المساعدات غير الرسمية عند الضرورة، بالإضافة للعمل مع سلطة مركز دبي المالي العالمي والجهات الحكومية الأخرى في دبي، مثل حكومة دبي الذكية ومؤسسة دبي للمستقبل. كما سنواصل العمل مع الجهات التنظيمية الإقليمية والدولية في مجالي الابتكار والتكنولوجيا وتعزيز ما لدينا من اتفاقيات قائمة، بما في ذلك مشاركتنا في الشبكة العالمية للابتكار المالي.

أحدى التطورات الإيجابية هي الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا من جانب العديد من مشاركي السوق لمساعدتهم على الوفاء بالتزاماتهم التنظيمية، والتي أيضاً تساعد الجهات التنظيمية على مراقبة أنشطة الأسواق. وتساعد هذه التكنولوجيا، التي يشار إليها باسم "التكنولوجيا التنظيمية" على زيادة الكفاءة التشغيلية وتوفير رؤى جديدة للمخاطر. وتواصل السلطة في تبني التكنولوجيا التنظيمية على المستوى الداخلي، من خلال التحول الرقمي، وعلى المستوى الخارجي، من خلال العمل مع الشركات التي تقدم مثل هذه الحلول.

أعمال التدقيق

ستواصل سلطة دبي للخدمات المالية متابعة برنامج التفتيش على المدققين لدى الشركات الخاضعة للتنظيم.

سنقوم بمراقبة التطورات على الساحة التنظيمية للتدقيق على مستوى العالم وسننظر في الآثار المترتبة على عمليات التدقيق التي تتم داخل مركز دبي المالي العالمي، وسنواصل المشاركة الفعالة في أعمال المنتدى الدولي لمنظمي مهنة التدقيق المستقلين وتقديم الدعم للجهات العالمية مثل مجلس مراقبة المصلحة العامة (PIOB)، وبالإضافة إلى ذلك، سنعمل مع الجهات التنظيمية والمنظمات ذات الصلة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتعزيز الإطار العام لضمان جودة التدقيق.



المرونة والصمود السيبراني

بالرغم من أن الاستخدام المتزايد للتكنولوجيا يجلب العديد من الكفاءات والفرص الجديدة، إلا أننا ندرك تماماً الطبيعة المتغيرة للمخاطر التي يشكلها ذلك علينا وعلى المجتمع الخاضع للتنظيم.

تؤدي زيادة تواتر حالات الهجوم السيبراني في قطاع الخدمات المالية، بشكل خاص، إلى لزوم رفع القدرة على الصمود السيبراني لدى المجتمع الخاضع للتنظيم، في سبيل معالجة ومواجهة هذه المخاطر المتغيرة، قامت السلطة بتنفيذ نظام للإستجابة الآلية للحوادث السيبرانية وإطلاق منصة المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية ونشر مراجعة مواضيعية للمخاطر السيبرانية، بالإضافة إلى إستضافة العديد من جلسات التواصل والحلقات النقاشية وورش العمل مع الشركات. وسنبرني على هذه الأسس خلال فترة خطة الأعمال.

خلال فترة خطة العمل، سيتم إيلاء المزيد من التركيز الرقابي على قدرة الصمود السيبراني للمجتمع الخاضع للتنظيم، حيث نتوقع وجود سبل حماية كافية ضد الهجمات السيبرانية لدى جميع الشركات الخاضعة لتنظيمنا، بالإضافة إلى الاستعداد الكافي للاستجابة على هجوم ناجح، وسيضمن ذلك وجود جهة للإشراف المناسب على إدارة المخاطر السيبرانية، إجراءات فعالة للنظامية السيبرانية ووجود خطط ملائمة للإستجابة والتعافي من أي هجمات. أولوياتنا خلال الأعوام 2022/2021 ستشمل تعزيز التوعية حول الأمن السيبراني في مركز دبي المالي العالمي، حيث وتشجيع عملية تبادل المعلومات المتعلقة بالتهديدات السيبرانية بين الشركات العاملة في المركز ودعم التطور المستمر للمرونة والصمود السيبراني لدى المجتمع الخاضع للتنظيم بأكمله. وسنعمل على تنفيذ هذه الأولويات أثناء تقييمات المخاطر الروتينية، بالإضافة إلى وضع إرشادات للقطاع بخصوص هذه المخاطر، وإجراء مراجعة مواضيعية أخرى كمتابعة للمراجعة التي تم إجرائها خلال عام 2019، وأخيراً، سنواصل بالمشاركة المستمرة مع المجتمع الخاضع للتنظيم بشأن المخاطر السيبرانية من خلال عقد المزيد من الحلقات النقاشية وجلسات التواصل.

إطار السياسة

ستبقى سلطة دبي للخدمات المالية منفتحة نحو عملية الابتكار في قطاع الخدمات المالية وسنواصل النظر في كيفية استيعاب نماذج الأعمال الجديدة والمبتكرة ضمن نظامنا التنظيمي. وبهذا الصدد، وعقب تنفيذ أنظمة داعمة لعدد من نماذج الأعمال المبتكرة.

سنقوم بتعزيز الإنجازات الأخيرة في هذا المجال خلال فترة خطة العمل من خلال وضع نظام تنظيمي للأصول الرقمية (مثل الأوراق المالية على شكل رموز مشفرة والعملات المشفرة). في سبيل ذلك، نعتزم اتباع نهج تنظيمي لتسهيل عملية الابتكار في حين طلب الإلتزام الصارم بمتطلبات السلطة الخاصة بالترخيص والإجراءات التحوطية وأنظمة سير العمل.

وتمثل الإجراءات والصلاحيات المتاحة للتعامل مع الشركات المتعثرة محور تركيز رئيسي بين جهات وضع المعايير والجهات التنظيمية في الفترة اللاحقة للأزمة. وستواصل سلطة دبي للخدمات المالية العمل على تنفيذ نظام الحل بعد إجراء التعديلات ذات الصلة على كتيب القواعد الخاص بها في عام 2020، ومن أجل تعزيز الحفاظ على الثقة في قطاع الخدمات المالية في مركز دبي المالي العالمي، سنقوم بتحديث النظام الخاص بأصول العملاء خلال فترة خطة العمل. وسيشمل ذلك تحديد الفجوات والثغرات التي تتخلل نظامنا وتعديل كتيب القواعد على هذا الأساس، كما سنقوم بمراجعة أنظمتنا مقابل متطلبات جهات وضع المعايير الدولية لضمان توافقنا مع أفضل الممارسات.

سيشكل التحضير لتقييم محتمل لدولة الإمارات ضمن برنامج تقييم القطاع المالي جزءاً أساسياً من أولوياتنا المتعلقة بالتغييرات على كتيب القواعد. وكما هو الحال مع التقييم المشترك لمجموعة العمل المالي في عام 2019، من الممكن أن تتأثر السمعة الدولية للقطاع المالي في مركز دبي المالي العالمي ودولة الإمارات على نطاق أوسع، بمثل هذا التقييم. لذلك، سنواصل مواصلة نظامنا التنظيمي مع المعايير الدولية، والعمل مع الجهات التنظيمية الأخرى في عملية التحضير، وإعداد تقييم مستقل للأنظمة التنظيمية الخاصة بنا مقابل المعايير الدولية.

التنفيذ

كجهة تنظيمية قائمة على تقييم المخاطر، فإن أولويات التنفيذ لدينا تتوافق مع منهاج تحمل المخاطر التنظيمية. وسنقوم بإيلاء الأولوية للتحقيقات وإجراءات التنفيذ ضد أنشطة محددة.

- الجرائم المالية مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، وحالات الخرق المتعمد للجزاءات المفروضة من قبل الأمم المتحدة أو أي خرق للمحظورات المنصوص عليها في القوانين الاتحادية؛
- أي حالة من حالات سوء استغلال السوق عند التداول، مثل التلاعب بالسوق والتداول من الداخل؛
- الاختلاس وسوء إدارة أصول العملاء؛
- تضليل أو خداع سلطة دبي للخدمات المالية أو عرقلة سير تحقيقات السلطة؛ و
- الخدمات المالية الغير مرخصة في أو من مركز دبي المالي العالمي.

من أجل تعزيز نزاهة الأسواق المالية في مركز دبي المالي العالمي والحفاظ على الثقة في قطاع الخدمات المالية بالمركز، سنقوم بتطبيق غرامات مالية كبيرة ضد المخالفات الجسيمة على أنظمتنا، حيث سيعزز هذا الأثر الرادع لإجراءات التنفيذ وسيثبت أن تعاملنا مع الشركات المرخصة حازم ولكن عادل في نفس الوقت. كما سنسعى نحو تحسين الجداول الزمنية والشفافية لإجراءات التنفيذ والنتائج المترتبة عليها من أجل طمأنة السوق و لكي يتم النظر من قبل أصحاب المصلحة على الإجراءات المتخذة من طرف السلطة على أنها عادلة.

الابتكار والتحول الرقمي

طوال فترة خطة العمل، ستواصل السلطة رحلتها نحو التحول الرقمي كوسيلة لزيادة كفاءة الإجراءات ورفع القدرة التحليلية في العديد من المجالات التنظيمية وتسهيل عملية إجراء العمل معنا. وفي إطار ذلك، سيهتم مراجعة تقنية السحابة وغيرها من التقنيات المتقدمة لتحسين البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات ومجموعة التطبيقات الخاصة بنا. وسننظر في استخدام واجهات برمجة التطبيقات (APIs) وأتمتة العمليات الروبوتية (RPA)، إلى جانب التحليلات المتقدمة للمساعدة على تكامل ودعم العمليات الداخلية وتقديم رؤى جديدة. وستصبح تقنية أتمتة العمليات الروبوتية والأتمتة بشكل عام من العناصر الراسخة عبر السلطة وذلك للتقليل من التكرار والعمليات الوظيفية التي ستتطلب تدخل بشري متدني.

أحد العناصر الرئيسية ضمن الجهود الرقمية يتعلق بالبيانات وعملية الحصول وإدارة واستخدام وتتبع ومراقبة البيانات التي نحتاج إليها بشكل مناسب.

تعزيز قدرتنا التحليلية سنستمر في صدارة أولوياتنا خلال فترة خطة العمل.

حيث سيتضمن ذلك تعزيز منصات البيانات لدينا وزيادة قدرات موظفينا للاستفادة القصوى من التقنيات المتقدمة الجديدة في مجال تحليلات البيانات، بالإضافة إلى تنفيذ استراتيجية بيانات رقمية خاصة بنا. وسيعمل هذا الجانب على تحسين مشاركتنا الرقمية مع أصحاب المصلحة، وتحسين نهجنا في إدارة البيانات وتحليلها وتحسين مجمل عمليات السلطة.

تنمية القدرات الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة

تحرص سلطة دبي للخدمات المالية كل الحرص على تنمية القدرات التنظيمية في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث يشكل مواطنو الدولة العدد الأكبر بين جميع الجنسيات العاملة في السلطة وكذلك العدد الأكبر بين جميع العاملين في المجال التنظيمي.

”لا يزال برنامج قادة الغد التنظيميون الممتد على مدار عامين، والذي تم تأسيسه عام 2006، يساهم بشكل كبير في هذ الصدد، وهو يمثل الركيزة في عملية تنمية وتطوير قدرات مواطني الدولة.“

ويضطلع خريجو برنامج قادة الغد التنظيميون بمسؤوليات أكبر داخل السلطة وعلى مستوى الدولة بشكل أوسع. وستستمر السلطة بالتركيز على تنمية القدرات الوطنية بهدف تسهيل التقدم الوظيفي بين حديثي التخرج ودفعهم نحو تولي المناصب العليا.

يعد برنامج «تقدم» عنصراً آخرأ ضمن نهجنا لتنمية وتطوير القدرات الوطنية. ويوفر هذا البرنامج لموظفينا الإماراتيون فرصة للمشاركة في مزيد من عمليات التطور الوظيفي من خلال الندوات والدورات والمؤتمرات، وكذلك الإعارات لدى مؤسسات أخرى على الصعيدين المحلي والدولي. وتهدف السلطة إلى تعزيز برنامج تقدم خلال السنوات القادمة.

الإنتاج حسب خطة العمل



في كل عام، تصدر سلطة دبي للخدمات المالية تقريراً سنوياً تسلط فيه الضوء على أنشطة السلطة والإنجازات التي أحرزتها خلال العام السابق، ويعد التقرير السنوي في جوهره تقريراً عن التقدم في خطة العمل.

بالإضافة إلى التقرير السنوي، يتم سرد التطورات التنظيمية وغير التنظيمية والأنشطة الأخرى للسلطة من خلال الإصدار السنوي «إنجازات سلطة دبي للخدمات المالية».

تقوم سلطة دبي للخدمات المالية بنشر آخر المستجدات والإشعارات والأخبار الصحفية على موقعها الإلكتروني باستمرار. ونشرات السلطة متوفرة عادة باللغتين العربية والإنجليزية.

كما أننا نبحث باستمرار عن طرق أفضل للتواصل مع الشركاء الاستراتيجيين، بما في ذلك عبر وسائل التواصل الاجتماعي. وسيظل التواصل المنتظم والواضح مع المجتمع الخاضع للتنظيم من السمات المميزة لسلطة دبي للخدمات المالية.

للاشتراك للحصول على آخر مستجدات سلطة دبي للخدمات المالية، يرجى زيارة الموقع الإلكتروني www.dfsa.ae.



للاستفسارات العامة

هاتف: +971 (0) 4 362 1500 الموقع الإلكتروني: www.dfsa.ae